اختيارات الحَمَلاوي الصَّريحة في كتابه :

(شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف)

د . عبد اللّه بن محمَّد السليماني

الأستاذ المشارك بقسم اللُغة العربيَّة ـ كليَّة الآداب

جامعة الطَّائف

اختيارات الحَمَلاوي الصَّريحة في كتابه : (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف)

عبد اللّه بن محمَّد السليماني

قسم اللُّغة العربيَّة ــ كليَّة الآداب جامعة الطَّائف– المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني :abdullahmohammed@gmail.com

الملخص :

إن هذه الدِّراسة المتعلّقة باختيارات الشَّيخ العلَّامة الصرفي أحمد الحَمَلاوي ظهرت للباحث نتائج عديدة ، لعلَّ من أهمّها :

إذا نقل الثِّقةُ الثَّبت عن العرب شيئًا ، وثبت سماعًا ، وجب قبوله وأخذه ، وإنْ أنكره غيرُه وردَّه ؛ وذلك أنَّ النَّاقل حافظٌ عن العرب ، ومَنْ حفظ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ ، ومَنْ أثبت حُجَّةٌ على مَنْ نفى ، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافي ؛ لأنّ المُثْبِتَ معه زيادة علم ، والنَّافي قد ينفي الشيء لجهله به وقصور علمه عنه ، وهذه قاعدة نافعة في هذا الباب

عند قياس لفظة على أخرى ، أو مسألة على مسألة ، فلا بُدَّ أن تتوافر شروط القياس ، ومن أهمّها المشابهة بين المقيس والمقيس عليه ، وإذا انتفى شرط المشابهة أو غيره من الشّروط الأخرى فإنَّ القياس يكون باطلًا ؛ لكونه قياسًا مع الفارق ، والقياس مع الفارق مردود غير مقبول عُرْفًا وعَقْلًا وشَرْعًا.

من أسباب اختلاف الصَّرفيين في بِنْية بعض الكلمات ، وعدد حروفها ، وما فيها من أصول أو زوائد اختلافُ اللُّغويين في جِذْرها اللُّغويّ وأُسِّها المُعْجَميّ من حيث التجرّد والزِّيادة ؛ فاختلافُ الصَّرفيين في ذلك ناشئٌ عن اختلاف اللغويين في أصلها وأُسِّها .

الكلمات المفتاحية :اختيارات – الحملاوي – الصريحة – شذا – الصرف

Al-Hamalawi's explicit choices in his book: (An anomaly in the art of morphology)

Abdullah bin Muhammed al-Sulaymani

Department of Arabic Language - College of Arts, Taif University- Saudi Arabia

Email: abdullahmohammed@gmail.com

Abstract:

This study related to the choices of Sheikh Al-Alamah Al-Morrafi Ahmad Al-Hamalawi revealed to the researcher many results, perhaps the most important of them are:

If the trust transmits something from the Arabs, and it is proven by hearing, it must be accepted and taken, and if others deny it and reject it. And that is because the transmitter is a guardian on the authority of the Arabs, and whoever preserves a proof over the one who has not memorized, and whoever confirms a proof against the one who denies, and the affirmative takes precedence over the negative; Because what is proven with him is an increase in knowledge, and the one who denies something is denied because he is ignorant of it and his lack of knowledge about it, and this is a useful rule in this chapter

When a word is measured against another, or an issue on a problem, the conditions of measurement must be met, the most important of which is the analogy between the measured and the measured, and if the similarity condition or any other condition is negated, then the measurement is invalid. Because it is analogy with the difference, and analogy with the difference is an unacceptable return in terms of convention, reason and Sharia.

Among the reasons for the difference in the grammar of some words, the number of their letters, and the origins or appendages of the difference in the linguists in their linguistic root and lexical basis in terms of abstraction and increase; The difference in the morphologists in this stems from the difference in linguists in their origin and foundation.

Key words: Choices - Al-Hamalawi - Al-Sarahah - Shaza - Al-Saraf

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : ٦٨] ، اختار بعضًا من مخلوقاته ، واصطفى بعضًا من خلْقه ، اختار من الأزمنة رمضان ففضّله على سائر الشُّهور ، واصطفى ليلة القدر وأعظم فيها الأجر ، فهي ليلة خير من ألف شهر ، وميّز يوم الجمعة فجعله أفضل أيّام الأسبوع ، واختار من الأمكنة مكّة وطيبة وبيت المقدس ، وضاعف أجر الصَّلاة في مساجدها تكريمًا وتعظيمًا وتشريفًا .

واصطفى من الإنس الأنبياءَ والرُّسلَ ، وخَصّ منهم أولي العزم بمزيد من الفضل والرّفعة ، وخصَّ من أولي العزم لخلّته الخليلين : محمَّدًا وإبراهيمَ ـ عليهما وعلى جميع الرُّسل والأنبياء السَّلام ـ وفضَّل محمَّدًا وكرّمه على سائر البشر ، فهو خيار من خيار من خيار ، صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين ، وبعدُ ،

فإنَّ كتاب (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف) للعلَّامة الصرفي المحقّق المدقّق الشَّيخ أحمد الحَمَلاوي ـ فيما أخال وأحسب ـ خير ما كُتب في هذا الفن ، وأفضل ما سُطِّر في هذا العلم في العصر الحديث ؛ فهو كتاب وسط بين الطَّول المملّ والقصر المخلّ ، جمع فيه مصنّفه أبواب الصَّرف ومسائله بلفظ واضح ، وإشارة قريبة .

وقد نال هذا الكتاب الرِّضا والقبول ، وحاز الشّهرة والصّدارة ، فتسابق الطلّابُ إلى دَرْسه ، وتبارى العلماءُ في شرحه ، وأصبح يُدَرّس في المساجد والمعاهد ، والمدارس والجامعات .

ومصنِّفه هو الشَّيخ أحمد بن محمَّد الحَمَلاوي (١٢٧٣ هـ ـ ١٣٥١ هـ) ، درس في الأزهر الشَّريف ، وتعلّم علوم الشَّريعة والعربيّة ، ونال منها أوفر الحظّ والنّصيب . والتحق بدار العلوم ، وكان من الرّعيل الأَوَّل الَّذي استبق إليها ، فنهل

من معارفها وآدابها ، ونال إجازة التَّدريس منها ؛ فالشَّيخ قد جمع في تكوينه العلميّ بين بيئتين : بيئة الأزهر المهتمّة بالتراث ، وبيئة دار العلوم الَّتي اهتمّت بالتّجديد والتّحديث [١] . له مؤلّفات ، من أبرزها كتابه هذا (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف) .

ومن خلال قراءاتي المتكرّر لهذا الكتاب وتدريسي له سنواتٍ عديدة وجدت الشَّيخ يشير إلى الخلاف في عشرات المسائل بأساليبَ متنوّعةٍ ، وألفاظٍ مختلفة ، وكثيرًا ما يذكر الخلاف دون ترجيح [٢] ، وأحيانًا يختار قولًا أو مذهبًا دون الإشارة إلى أنَّ المسألة خلافيَّة [٣] .

ولكنّي وجدت الشَّيخ ـ أحيانًا ـ في مسائلَ قليلةٍ يشير إلى الخلاف ، مع بيان المذهب الَّذي يراه ، والقول الَّذي يختاره وينتصر له ؛ فيرجِّح ويختار ؛ وقد استدعى ذلك انتباهي ، ولفت نظري ، فعزمت على جمع هذه المسائل الخلافيّة ، الَّتي صرّح الشَّيخ فيها باختياره وترجيحه ، وأعرب عن مذهبه ورأيه .

فقمت ـ بحمد الله وتوفيقه ـ بجمع هذه المسائل ، وقد بلغت سبع مسائل .

وأودُّ أن أُنَبِّه إلى أنَّ هذه الدِّراسة مقتصرة على ما صرّح الشَّيخ فيها باختياره وترجيحه ، وأعرب عن رأيه ومذهبه ، ممَّا فيه خلاف ونزاع بين العلماء . فقد يرجّح الشَّيخ ويقول : ((والحقّ أنَّ)) ، أو : ((والصَّحيح)) ، أو : ((والأَوْلَى)) ، أو : ((والرَّاجح)) ، أو : ((وهو الأصحّ)) [٤] .

فهذه العبارات هي الَّتي صرّح فيها الشَّيخ باختياره وترجيحه ، وأبان عن رأيه ومذهبه .

---

(١) ينظر : الأعلام (١ /٢٥١) .

(٢) ينظر على سبيل المثال ص : ٤٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦ .

(٣) ينظر على سبيل المثال ص : ٢٤ ، ٧٠ .

(٤) هذه العبارات مثبتة في مسائل الدِّراسة الآتية .

ـ وتظهر أهميَّة هذه الدِّراسة من جانبين :

الجانب الأَوَّل : تعلّقها بكتابٍ ذاع صيتُه ، وفاح عبيرُه ، وانتشر عَرْفُه ، وهو كتاب : (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف) .

والجانب الثَّاني : تعلُّقه بمصنِّف هذا الكتاب ؛ الشَّيخ العلَّامة الصرفي المُحقِّق المُدَقِّق ، واختياراته وترجيحاته ؛ فأهميّة هذه الاختيارات عظيمة ، ومكانة هذه التَّرجيحات كبيرة عند طلَّاب الصَّرف وأعلامه ؛ لكونها لعَلَم من أعلام الصَّرف المبرِّزين المعاصرين .

ـ والهدف من هذه الدِّراسة : جمع هذه التَّرجيحات والاختيارات لهذا العَلَم الأَشَمِّ ، وحصرها وتوثيقها من كتابه (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف) ، وبيان موافقتها أو مخالفتها لآراء علماء الصَّرف وأعلامه .

كما أنَّ الدِّراسة تهدف إلى إبراز الخلاف وإيضاحه في هذه المسائل الَّتي صرَّح الشَّيخ فيها باختياره وترجيحه .

ـ أمَّا منهج الدِّراسة فقائم على ذكر المسائل الَّتي صرَّحَ الشَّيخ فيها باختياره وترجيحه ، وأعرب عن رأيه ومذهبه ، حسب ورودها في الكتاب ، فيبدأ الباحث بذكر الباب أو الفصل الَّذي ذكرت فيه المسألة ، ثمَّ ينقل الباحث نصّ كلام الشَّيخ في المسألة ؛ ثمَّ يذكر أقوال العلماء في القديم والحديث فيها ، مع إدلاء الباحث فيها بدلوه ، وإبانته عن رأيه ، وترجيحه أو تضعيفه لما رجّحه الشَّيخ الحملاوي . ولولا أنَّ العرف في البحث العلميّ يقتضي إبداء الباحث رأيه لما أبداه ؛ فما فائدة كلام الأصاغر مع الأكابر ، والمغمورين مع المبرِّزين ، والطلّاب مع الأساتذة الأعلام .

ـ ولم ترَ عَينايَ أو تسمع أُذُنَايَ عن دراسة سابقة لهذه الدِّراسة ، أو مماثلة لها ومشابهة .

ـ وقد وسمت هذه الدِّراسة بـ (اختيارات الحَمَلاوي الصَّريحة في كتابه : (شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف) .

ـ وخَتْمًا : رحم الله امرأً رأى منّي عثرةً فأقالها ، أو زلَّةً فغفرها ، أو هفوةً فتجاوز عنها .

واللهَ أسألُ أن يغفر زللي ، ويتجاوز عن خَطَلِي ، ويقبل عملي ؛ إنَّه هو الغفور الرَّحيم .

❁❁❁

١ـ المسألة الأولى

في التَّقسيم الخامس للفعل ، من حيث التَّعدّي واللزوم

قال الشَّيخ : ((والحقُّ أنَّ تعدية الفعل سماعيَّة ، فما سُمِعَت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره ، وما لم تُسمع تعديته لا يجوز أنْ يُعَدَّى بهذه الأسباب . وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثيّ اللازم لقصد تعديته قياسًا مُطَّرِدًا كما تقدَّم)) (١) .

يتحدَّث الشَّيخ عن أسباب تعدّي الفعل اللازم ، أو الأسباب الَّتي يتحوّل بها الفعل اللازم إلى مُتَعَدٍّ ، وجعلها ثمانية أسباب ، هي :

الأَوَّل : الهمزة ، نحو : أكرم زيدٌ عَمْرًا .

الثَّاني : التَّضعيف ، نحو : فرّحت بكرًا .

الثَّالث : زيادة حرف الجرّ ، نحو : ذهبت بزيدٍ .

الرَّابع : زيادة ألف المفاعلة ، نحو : جالس محمَّدٌ العقلاءَ .

الخامس : زيادة الهمزة والسّين والتاء ، نحو : استخرج سعدٌ الذَّهبَ .

السَّادس : التّضمين النحوي ، ومعناه : أن تُشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدّية لكي تتعدّى تعديتها ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، فتعزموا ضُمِّن معنى : تَنْووا .

السَّابع : حذف حرف الجرّ توسّعًا ، ومنه قول جرير (٢) :

تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا ❁ كلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرَامُ

---

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (٥١) .

(٢) ينظر : ديوان جرير (٤١٦) ، ورواية الديوان في شطره الأَوَّل :
((**أَتَمْضُونَ الرُّسومَ ولا تُحَيَّا**))

الثَّامن : تحويل الفعل اللازم إلى باب نصر ؛ لقصد المغالبة ، نحو : قاعدتُه فقَعدتُه فأنا أُقْعُدُه (١) .

فقد ذكر الشَّيخ هذه الأسباب الثَّمانية لتعدية الفعل اللازم ، ثمَّ ذكر رأيه في ذلك ؛ وهو أنَّ تعدية الفعل اللازم سماعيٌّ لا يجوز القياس عليه ، فما لم تُسْمَع تعديته لا يجوز أنْ يُعدَّى بهذه الأسباب قياسًا ، وما سُمِعَ تعديته بحرف فلا يجوز أنْ يُعَدَّى بغيره .

والمسألة خلافيَّة ، وأكثر العلماء لا يذكر من أسباب تعدية الفعل اللازم إلَّا الثَّلاثة الأولى ، وهي : التّعدية بالهمزة ، وبالتّضعيف ، وبواسطة حرف الجرّ (٢) . ثمَّ إنَّهم اختلفوا في القول بالتّعدية بهذه الثَّلاثة : أهو قياسيٌّ ؟ فيصحّ تعدية كلّ فعل لازم بما شئت من الهمز والتّضعيف وحرف الجر ، أم هو سماعيٌّ ؟ فيُقتصر في كلّ فعلٍ بما ورد به السَّماع .

فذهب قومٌ إلى أنَّ التعدية بالهمزة قياسيٌّ ، وما عداه فسماعيٌّ لا يُقاس عليه .

وذهب جماعة إلى أنَّ تعدية الفعل اللازم بهذه الأسباب الثَّمانية كلّها قياسيٌّ (٣) ، واستثنى بعضهم حذف حرف الجرّ توسّعًا ، فقصره على السَّماع (٤) .

فالمذاهب إذن خمسة :

الأَوَّل : التَّعدية بهذه الأسباب الثَّمانية كلها قياسيٌّ .

الثَّاني : التَّعدية بهذه الأسباب الثَّمانية قياسيٌّ ، عدا إسقاط حرف الجرّ توسّعًا ، فهو سماعيٌّ .

الثَّالث : التَّعدية بالأسباب الثَّلاثة الأولى فقط قياسيّ ، وما عداه فسماعيٌّ .

---

(١) ينظر : شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (٥٠) .
(٢) ينظر : شرح مختصر التَّصريف العِزّي (٤٥) .
(٣) ينظر : دروس التَّصريف (٢٠٣) .
(٤) ينظر : النَّحو الوافي (٢ /١٥٨ ، ١٧٢) .

الرَّابع : التَّعدية بالسَّبب الأَوَّل ، وهو الهمزة فقط قياسيٌّ ، وما عداه فسماعيٌّ .

الخامس : التَّعدية للفعل اللازم سماعيٌّ ، لا يجوز القياس عليه ، ويُقتصر فيه على ما جاء به السَّماع .

ومذهب الجمهور (١) هو الأخير ، وهو القول بسماعيّة تعدية الفعل اللازم ، فما لم تُسمع تعديته لا يجوز أن يُعدّى بأحد هذه الأسباب الثَّمانية ، وما سُمع تعديته بحرفٍ فلا يجوز أن يُعدّى بغيره .

وهذا ما رجّحه الشَّيخ أحمد الحملاوي واختاره ، ورأى الحقَّ فيه . وهو مذهب قويٌّ ـ في نظر الباحث ـ أيّده بعض الصرفيين المعاصرين (٢) .

وأقرب المذاهب إلى مذهب الجمهور هذا : هو القول بقياسيّة تعدية الفعل اللازم بالهمزة فقط ، وما عداه فسماعيٌّ لا يجوز القياس عليه ، نحو : ذهب زيد وأذْهبتُه ، وخرج سعدٌ وأخرجتُه ، ودخل عمرو وأدخلتُه ، ونزل بكر وأنزلتُه ، وهو قويٌّ أيضًا ؛ لكثرة ما جاء فيه .

وأودّ أن أشير إلى مسألة تتعلّق بمسألة الفعل الَّذي سُمعت تعديته بحرف ، فهل يجوز تعديته بغيره ؟ وهذه المسألة مشهورة بمسألة (تناوب حروف الجرّ) ، وقد اختلف النُّحاة في ذلك (٣) ، فقد أجازه أكثر الكوفيين ، ومنعه أكثر البصريين (٤) ، والقولان فيهما نظر ؛ لإطلاق الجواز أو المنع فيهما . ولعلّ ابن جنّي من أحسن من تكلّم في ذلك ، فقد عقد في (الخصائص) بابًا بعنوان : ((

---

(١) ينظر : تيسير الصَّرف بمضمون كتاب شَذَا العَرْف (٩٥) .

(٢) منهم الشَّيخ محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد في كتابه (دروس التَّصريف) (٢٠٣) ، والدّكتور عبد الحميد السيّد عبد الحميد في كتابه (تصريف الأفعال) (٣١٣) .

(٣) ينظر : أدب الكاتب (٣٩٤) ، والمقتضب (٢ /٣١٩) ، والأزهية في علم الحروف (٢٦٧) ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١ /٣٢٨) ، وشرح الكافية للرضيّ (٤ /٢٦٤) ، وأوضح المسالك (٣ /٤) ، وشرح ابن عقيل (٣ /٣) .

(٤) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١ /٣٢٨) .

باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض)) وممَّا جاء فيه : ((هذا بابٌ يتلقّاه النَّاس مغسولًا ساذجًا من الصّنعة ، وما أبعدَ الصَّواب عنه ! وذلك أَنَّهم يقولون : إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ، ويحتجّون لذلك بقول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [الصَّف : ١٤] أي : مع الله ، ويقولون : إنَّ (في) تكون بمعنى (على) ويحتجّون بقوله ـ عزّ اسمه ـ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ [طه : ٧١] أي : عليها ... وغير ذلك ممَّا يُوردونه : ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنّنا نقول : إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الدّاعية إليه ، والمسوِّغة له ـ فأمّا في كلّ موضع وعلى كلّ حالٍ فلا ؛ ألا ترى أنّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غُفْلًا هكذا لا مُقَيَّدًا لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه ، ... ونحو ذلك ممَّا يطول ويتفاحش . ولكن سنضع في ذلك رَسْمًا يُعمَل عليه ، ويُؤمَن التزام الشّناعة لمكانه)) [١] .

كما نبّه ابن هشام على ذلك ، وتعقّبَ المطلقين الجواز ، فقال في (مغني اللّبيب) [٢] في (الباب السَّادس : في التَّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصَّواب خلافها) : ((قولهم : ((ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض)) ، وهذا أيضًا يتداولونه ويستدلّون به ، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم : ((ينوب)) وحينئذٍ فيتعذّر استدلالهم به ؛ إذ كلّ موضع ادّعوا فيه ذلك يُقال لهم فيه : لا نُسَلِّم أنَّ هذا ممَّا وقعت فيه النّيابة ، ولو صحّ قولهم لجاز أن يُقال : مررت في زيد ، ودخلت مِنْ عمرو ، وكتبت إلى القلم)) .

❁❁❁

(١) الخصائص (٢ /٣٠٦) .
(٢) (٢ /٦٥٦) .

٢ـ المسألة الثَّانية
في التَّقسيم الأَوَّل للاسم ، من حيث التجرّد والزِّيادة

قال الشَّيخ : ((وأوزان الرّباعي المجرّد المتّفق عليها خمسة :
(فَعْلَل) : بفتح أوّله وثالثه وسكون ثانيه ، كجَعْفَر .
و (فِعْلِل) : بكسرهما وسكون ثانيه : كزِبْرِج ، للزّينة .
و (فُعْلُل) : بضمّهما وسكون ثانيه ، كبُرْثُن ، لِمخْلب الأسد .
و (فِعَلّ) : بكسر ففتح فلام مشدَّدة ، كقِمَطْر ، لوعاء الكتب .
و (فِعْلَل) : بكسر فسكون ففتح ، كدِرْهَم .

وزاد الأخفش وزن : (فُعْلَل) ، بضمّ فسكون ففتح ، كجُخْدَب ، اسم للأسد . وبعضهم يقول : إنَّه فرع جُخْدُب ، بالضمّ . والصَّحيح أَنَّه أصل ، ولكنّه قليل)) (١) .

الرُّباعي المجرّد له ـ من حيث القسمة العقليّة ـ ثمانية وأربعون وزنًا ؛ وذلك حاصلٌ من ضرب أحوال الفاء الثلاث في أحوال العين الأربع في أحوال اللام الأولى الأربع ؛ فيكون ناتج ذلك ثمانية وأربعين وزنًا . أمَّا من حيث الواقع اللغويّ (المسموع عن العرب) فقد اتّفق الصّرفيّون على صيغ خمسة له ، هي : (فَعْلَل) كجَعْفَر ، و (فِعْلِل) كزِبْرِج ، و (فُعْلُل) كبُرْثُن ، و (فِعْلَل) كدِرْهَم ، و(فِعَلّ) كقِمَطْر .

وزاد الأخفش وزنًا سادسًا ، وهو : (فُعْلَل) كجُخْدَب ، ورَدَّ بعضهم عليه بأنّ هذه الصِّيغة فرع من (فُعْلُل) ؛ لأنَّهَا نادرة .

وعلى مذهب الأخفش بزيادته لهذا الوزن يكون المهمل من صيغ الرّباعيّ المجرّد اثنتين وأربعين صيغة .

---

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (٦٨) .

وعلى مذهب الجمهور يكون المهمل ثلاثًا وأربعين صيغة (١) .

وقد حكى ابن جنّي إجماع أهل العربيَّة على الأوزان الخمسة ، والخلاف في الوزن السَّادس الَّذي حكاه أبو الحسن الأخفش ، فقال : ((اعلم أنَّ الأسماء الرّباعيّة الَّتي لا زيادة فيها تجيء على ستّة أمثلة ، خمسة وقع عليها إجماع أهل العربيَّة ، وواحد تجاذبه الخلاف ، وهي : (فَعْلَل) ، و (فِعْلِل) ، و (فُعْلُل) ، و (فِعْلَل) ، و (فِعَلّ) ، و (فُعْلَل) .

فـ (فَعْلَل) : يكون اسمًا وصفة ... فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها . وأمَّا السَّادس الَّذي يتنازع النَّاس فيه : مجُخْدَب ، ومثاله : (فُعْلَل) ، بفتح اللام ، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح ، وخالفه فيه جميع البصريين إلَّا مَنْ قال بقوله . والَّذي رواه النَّاس غيره : جُخْدُب ، بضم الدّال ، وهو اسم لا صفة . وقد حكى غيره : بُرْقُع وبُرْقَع ، وطُحْلُب وطُحْلَب ، وجُؤْذُر وجُؤْذَر ، إلَّا أنَّ جُؤْذَرًا ذكر أبو عليّ أَنَّه أعجمي ، قال : فلا حُجَّة فيه . والضمّ في : بُرْقُع وطُحْلُب هو المعروف الشَّائع)) (٢) .

أمَّا ابن عصفور فجعل أبنية الرّباعيّ المجرّد ستّة ، ذكر الخمسة المُجْمَع عليها ، وجعل السَّادس بناء : (فَعْلِل) ، ولم يجئ منه إلَّا : ((طَحْرِبَة)) (٣) . فقد زاد هذا الوزن على الخمسة المجمع عليها . وأمَّا بناء (فُعْلَل) الَّذي أضافه أبو الحسن الأخفش ، فقد ردَّه ابن عصفور ؛ وذكر أنَّ كلمة : جُخْدَب ، وبُرْقَع ، وجُؤْذَر لا حجّة فيها ؛ لمجيئها بضمّ اللام : جُخْدُب ، وبُرْقُع ، وجُؤْذُر ؛ فالفتح للتَّخفيف ، فهو عارض ، وهو فرعٌ عن (فُعْلُل) بالضمّ ، ألا ترى أنَّ كلّ ما سُمِع فيه الفتحُ سُمِع فيه الضمُّ ، نحو : جُخْدُب ، وبُرْقُع . وأمَّا العكس فلا ؛ فقد سُمِعت ألفاظٌ

(١) ينظر : تيسير الصَّرف بمضمون كتاب شَذَا العَرْف (١٢١) .
(٢) المنصف (١ /٢٥) .
(٣) على وزن : (فَعْلِلَة) ، وهي القطعة من الخرقة ، وفيها بضع لغات أخرى . ينظر : اللسان (طحرب) .

بالضمّ دون الفتح ، نحو : بُرْثُن ، وبُرْجُد ، وعُرْفُط ، وهذا يدلّ على أصالة (فُعْلُل) ، وفرعيّة (فُعْلَل) ؛ لأنّ (فُعْلَلًا) بالفتح لو كان أصلًا لسُمِعت منه ألفاظ بالفتح دون الضمّ . وأمَّا جُؤْذَر فأعجميٌّ ، ولا حجّة فيه (١) .

وأمَّا ابن يعيش فقد ذكر زيادة الأخفش لبناء (فُعْلَل) نحو : جُحْدَب ، وذكر أنَّ سيبويه لا يُثبت هذا الوزن ، ويرويه : جُخْدُبًا ، كبُرْثن . ثمَّ حمل بناء الأخفش على إرادة : جُخَادِب ، أي : أَنَّه فرع جُخَادِب ، لكنّهم حذفوا الألف ، كما قالوا : عُلَبِط وعُلابِط ، وهُدَبِد وهُدَابَد (٢) .

وقد ردَّ الرَّضيّ على مَنْ قال : إنَّ جُخْدَبًا فرع جُخَادِب ؛ لأنَّهُ تكلّف (٣) . وهو كذلك في نظر الباحث .

وقد رجّح ابن يعيش (٤) والرَّضيّ (٥) ما قاله الأخفش ؛ لأنّ الفرَّاء حكى بُرْقعًا وطُحْلبًا وقُعْددًا ودُخْللًا بالضمّ والفتح للامها ، وإن كان المشهور الضمّ ، إلَّا أنَّ الفتح قد جاء عن الثّقة ؛ فلا يجوز ردّه ، فالقول بثبوت هذا الوزن هو الصَّحيح . فقُعْدَد ودُخْلَل وسُؤْدَد وعُوْطَط ملحقات بجُخْدَب ؛ ودليل ذلك إظهار التَّضعيف ؛ ولولا ذلك لوجب الإدغام ، فالملحق دليل على ثبوت الملحق به ، وقد أثبت ابن مالك (٦) بناء الأخفش ، كما أيّد وصحّح بعض الصَّرفيين المعاصرين أيضًا مذهب الأخفش والكوفيين (٧) . وهذا الَّذي اختاره الشَّيخ الحملاوي ، وهو الأقرب للصَّواب ؛ لأنَّهُ نُقِلَ عن العرب ، ومن حفظ حجّةٌ على من لم يحفظ ، ومن أثبت

(١) ينظر : الممتع في التَّصريف (١ /٦٦) ، ومختصره : المبدع الملخَّص من الممتع (٥٦) .
(٢) ينظر : شرح الملوكي (٢٦) .
(٣) ينظر : شرح الكافية (١ /٤٨) .
(٤) ينظر : شرح الملوكي (٢٦) .
(٥) ينظر : شرح الكافية (١ /٤٨) .
(٦) ينظر : ألفيَّة ابن مالك بشرح ابن عقيل (٤ /١٩٦) .
(٧) منهم أحمد حسن كحيل في التبيان في تصريف الأسماء (١٤) .

حجّةٌ على مَنْ نفى ، والمُثْبت مُقَدَّم على النَّافي ؛ لأنّ المُثْبِت معه زيادة علم ، والنّافي قد ينفي الشيء لجهله وعدم علمه به ، وهذه قاعدة نافعة في هذا الباب (١) .

وأمَّا قول بعضهم : إنَّ جُخْدَبًا فرع جُخَادِب ، ولكنّهم حذفوا الألف ، كما قالوا : عُلَبِط وعُلابِط ، وهُدَبِد وهُدَابِد ، فهو تكلُّف وفيه بُعدٌ ، كما أنَّ فيه قياسًا مع الفارق بين جُخْدَب وعُلَبِط ؛ فالبناءان مختلفان ، والقياس مع الفارق غير صحيح كما هو مقرّر في علم الأصول .

❁❁❁

٣ـ المسألة الثَّالثة

في التَّقسيم الأَوَّل للاسم ، من حيث التجرّد والزِّيادة

قال الشَّيخ : ((والخماسيّ الأصول لا يُزاد فيه إلَّا حرف مدٍّ قبل الآخِر أو بعده ، نحو : عَضْرَفُوط ، ... ، وقَبَعْثَرى ... وأمَّا نحو : خَنْدَرِيس : اسم للخمر ، فقيل : إنَّه رباعيّ مزيد فيه ، فوزنه : (فَنْعَلِيل) ، والأَوْلى الحكم بأصالة النُّون ؛ إذ قد ورد هذا الوزن في نحو : بَرْقَعِيد : لبلد ، ودَرْدَبِيس : للدّاهية ، وسَلْسَبِيل : اسم للخمر ، ولعين في الجنَّة)) (٢) .

ذكر الشَّيخ الحَمَلاوي عند حديثه عن مزيد الاسم الخماسي كلمة : خَنْدَرِيس ، وقد اختلف فيها الصَّرفيّون ، فذهب قومٌ إلى أَنَّها رباعيّة ، وأصلها : خَدْرَس ، زيدت عليها النُّون والياء ، وعلى ذلك فوزنها (فَنْعَلِيل) ، وذهب قومٌ إلى أَنَّها خماسيّة ، وأصلها خندرس ، زيدت عليها الياء قبل الآخِر ، وعلى ذلك فوزنها (فَعْلَلِيل) (٣) . وعند الرّجوع للمعجم اللغوي ، نجد ابن دريد ذكرها في (خدرس) فقال : ((والخَدْرَسَة منه اشتقاق الخَنْدَرِيس ، وليس بعربيّ محض ، وقال

---

(١) ينظر : الأصول من علم الأصول (٦١) ، وشرح الأصول من علم الأصول (٥٥٠) .
(٢) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (٦٩) .
(٣) ينظر : تيسير الصَّرف بمضمون كتاب شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (١٢٣) .

بعض أهل العربيَّة : الخَنْدَرِيس : رُوميّة مُعَرَّبة)) (١) .

وكذلك أوردها الجوهريّ في (خدرس) وفسّرها بقوله : ((الخَنْدَرِيس : الخمر ؛ سمّيت بذلك لقدمها ، ومنه قيل : حنطة خَنْدَرِيس ، للعتيقة)) (٢) .

أمَّا ابن منظور فقد أوردها في (خندرس) ، وفسّرها كالجوهري وزاد عليها التّمر فقال : ((تمر خَنْدَرِيس : قديم ، وكذلك حنطة خَنْدَرِيس ، والخَنْدَرِيس : الخمر القديمة)) (٣) . فعلى ذلك هي مختلف فيها عند اللغويين قبل الصرفيين ؛ بل إنَّ الاختلاف هنا في بنية الكلمة صرفيًّا ناشئٌ عن الاختلاف في جذرها اللغويّ.

لكن أكثر الصرفيين ذهب إلى القول بأصالة النُّون في : خَنْدَرِيس ، وعلى رأسهم سيبويه ، فقد ذكرها في باب الخماسي المزيد ، فقال : ((هذا باب ما لحقته الزِّيادة من بنات الخمسة . فالياء تلحق خامسةً ، فيكون الحرف على مثال : (فَعْلَلِيل) في الصِّفة والاسم ، فالاسم : سَلْسَبِيلٌ ، وخَنْدَرِيسٌ ، وعَنْدَلِيبٌ . والصِّفة : دَرْدَبِيسٌ ، وعَلْطَمِيسٌ ، وحَنْبَرِيت ، وعَرْطَبِيسٌ)) (٤) .

وممَّن تابع سيبويه في هذا المذهب ابن السَّرَّاج (٥) ، وابن عصفور (٦) ، وابن الحاجب (٧) ، وبعض المعاصرين (٨) .

قال ابن الحاجب رادًّا على من قال بزيادة النُّون في : خَنْدَرِيس : ((لأنَّهُ قيل

---

(١) جمهرة اللغة (خدرس) (٢ /١١٤٣) ، وانظر : المعرّب (٢٧٣) .
(٢) الصحاح (خدرس) (٣ /٩٢٢) .
(٣) اللسان (خندرس) (٤ /٢٢٧) .
(٤) الكتاب (٤ /٣٠٣) .
(٥) ينظر : الأصول في النَّحو (٣ /٢٢٢) .
(٦) ينظر : الممتع (١ /١٦٣) .
(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (١ /٥٠) (٢ /٣٥٥) .
(٨) منهم : الدّكتور فخر الدّين قباوة في كتابه : تصريف الأسماء والأفعال (٨٢) .

: إِنَّ خَنْدَرِيسًا (فَنْعَليل) ؛ فيكون رباعيًّا مزيدًا فيه ، والأَوْلى الحكم بأصالة النُّون ؛ إذ قد جاء : بَرْقَعِيد في بلد ، ودَرْدَبِيس للدّاهية ، وسَلْسَبِيل ، وجَعْفَلِيق ، وعَلْطَبِيس .

فإن قيل : أليس إذا تردَّد حرفٌ بين الزِّيادة والأصالة ، وبالتّقديرين يندر الوزن ، فجعله زائدًا أَوْلى ؟

قلت : لا نُسلِّم أوَّلًا أنَّ (فَعْلَلِيلًا) نادر ؛ وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولو سلّمنا شذوذه قلنا : إنما يكون الحكم بزيادته أَوْلى ؛ لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك في الثّلاثيّ والرّباعي . أمَّا في الخماسي فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله . ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضًا قلنا : إنَّ الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف يكون أَوْلى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أمَّا إذا كانت بالتّقديرين من ذوات الزَّوائد ، كمثالنا ـ أعني : خَنْدَرِيسًا ـ فإنَّ ياءه زائدة بلا خلاف ، فلا تفاوت بين تقديره أصلًا وزائدًا)) [1] .

فـ ((نون خَنْدَرِيس أصل على الصَّحيح ؛ لعدم قيام الدَّليل على زيادتها))[2] ، وهذا اختيار الشَّيخ الحَمَلاوي ، ولعلّه الأقرب ؛ فالحكم بزيادة النُّون فيها يحتاج إلى دليل ، كما أَنَّه مذهب الأعلام ، وعلى رأسهم سيبويه ، وابن السرَّاج ، وابن عصفور ، وابن الحاجب .

❁❁❁

(١) شرح شافية ابن الحاجب (١ /٥٠) .
(٢) المصدر السَّابق (٢ /٣٥٥) .

٤ـ المسألة الرَّابعة
في التَّقسيم الخامس للاسم ، من حيث كونه مفردًا ، أو مثنًّى ، أو مجموعًا ، في جمع التَّكسير ، عند الحديث عن جموع الكثرة

قال الشَّيخ : ((التَّاسع عشر : (فَعَالِي) بفتح أوَّله وثانيه وكسر رابعه .
العشرون : (فَعَالَى) ، بفتح أوَّله وثانيه ورابعه .
وهاتان الصِّيغتان تشتركان في أشياء ، وينفرد كلٌّ منهما في أشياء .
... وينفرد (الفَعَالَى) بفتح اللام في وصف على (فَعْلان) ، كعَطْشان ، وغَضْبان ، أو على (فَعْلَى) بالفتح كعَطْشَى وغَضْبَى ، تقول في الجمع : عَطَاشَى ، وغَضَابَى . والرَّاجح فيهما ضمّ الفاء كسُكَارى)) (١) .

يشترك الوزنان (فَعَالِي) و (فَعَالَى) بكسر اللام في الأَوَّل ، وفتحها في الثَّاني في أشياء ، وينفرد كلٌّ منهما عن الآخر بأشياء . وممَّا انفرد به (فَعَالَى) بفتح اللام ما جاء على وزن (فَعْلان) و (فَعْلى) إذا كانا وصفين ، نحو : عَطْشَان وعَطْشَى ، وغَضْبَان وغَضْبَى ، فيقال في جمعهما : عَطَاشَى ، وغَضَابَى ، بفتح الفاء فيهما ، ورجّح الشَّيخ الحَمَلاوي أن يكونا عند الجمع : غُضَابى وعُطَاشَى ، بضمّ فائهما ، كسُكَارَى .

أجاز سيبويه البناءين (فَعَالَى) و (فُعَالَى) جمعًا للوصف (فَعْلان) و (فَعْلى) ، فقال : ((وأمَّا (فَعْلان) إذا كان صفةً وكانت له (فَعْلى) فإنَّه يُكَسَّر على (فِعال) بحذف الزِّيادة الَّتي في آخره ، كما حذفت ألف إناثٍ وألف رُبابٍ ، وذلك : عَجْلان وعِجَال ، وعَطْشان وعِطاش ، وغَرْثان وغِراث ، وكذلك مؤنّثُه وافقه كما وافق (فَعِيلٌ) (فَعِيْلَةً) في (فِعالٍ) . وقد يُكَسَّر على (فَعَالَى) ، و (فِعالٌ) فيه أكثر من (فَعَالَى) ؛ وذلك : سَكْران وسَكَارى ، وحَيْران وحَيَارى ، وخَزْيان وخَزَايا ، وغَيْران وغَيَارى . وكذلك المؤنَّث أيضًا شبّهوا (فَعْلان) بقولهم : صَحْراء وصَحَارى . و (فُعْلى) و (فِعْلى) جعلوها كذِفْرَى وذَفَارى ،

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (١١٦) .

وحُبْلى وحَبَالى .

وقد يُكسِّرون بعض هذا على (فُعالى) وذلك قول بعضهم : سُكارَى وعُجالَى ، ومنهم من يقول : عَجَالى)) (١) .

وقد ذكر الرضيّ أَنَّه قد يُضم الفاء من (فَعَالَى) ، فقال : ((واعْلَمْ أنَّ أصل (فَعَالَى) في المذكّر كما ذكرنا أن يكون جمع (فَعْلان) ، وقد يُضمّ فاء (فَعَالى) الَّذي هو جمع (فَعْلان) (فَعْلَى) خاصّة كما يجيء ، نحو : سُكارى وكُسالى)) (٢) ، بل إنَّه رجَّح الضمّ في كُسالى وسُكارى ، فقال : ((وجاء الضمّ في جمع بعض (فَعْلان) الَّذي مؤنّثه على (فَعْلى) خاصّة ، وهو في كُسالى وسُكارى أرجح من الفتح ؛ وإنما ضُمَّ في جمع (فَعْلان) خاصّة لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل ؛ وذلك لأنَّهُ إنما كسَّر عليه لمشابهة الألف والنُّون فيه لألف التأنيث ، فغيّر أوَّل الجمع غير القياسي عمَّا كان ينبغي أن يكون عليه ؛ ليُنَبِّه من أوَّل الأمر على أَنَّه مخالف للقياس ، وأتبع جمع المؤنّث جمعَ المذكّر في ضَمِّ الأَوَّل وإن لم يكن مخالفًا للقياس ، وأوجب الضمّ في : قُدَامى الطير : أي قَوادم ريشه ، وفي : أُسارى ، جمع قادمة وأسير ، وإلزام الضمّ فيهما دلالة على شدّة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يُكسَّرا عليه ، ولا يجوز الضمّ في غير ما ذكرنا .

وقال بعض النُّحاة ـ لمَّا رأى مخالفته لأقصى الجموع بضمّ الأَوَّل ـ : إنَّه اسم جمع كرُبابٍ ورَهْط ونَفَر ، وليس بجمع)) (٣) .

وقد جعل أبو حيَّان (فَعَالى) و (فُعَالى) بناءين في جمع التكسير ، وردَّ على مَن قال : إنهما بِناءٌ واحد ، وأنّ أصل (فُعالى) : (فَعَالى) حيث أُبدلت فيه الفتحة بالضمّة . فـ (فُعالى) عنده بناءٌ مستقل ، من أبنية جمع التَّكسير ، وقد استشهد بكلام سيبويه الَّذي ذكرته آنفًا . كما أشار إلى الخلاف الَّذي أشار إليه

(١) الكتاب (٣ /٦٤٥) .
(٢) شرح الشَّافية (٢ /١٤٩) .
(٣) المصدر السَّابق (٢ /١٧٤) .

الرَّضيّ آنفًا في كونه جمعًا أو اسم جمع ، فذكر أنَّ المبرِّد يذهب إلى أنَّ (فُعالى) اسم جمع وليس جمع تكسير (١) .

وذكر عند قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ الآية [النِّساء : ٤٣] أنَّ قراءة الجمهور ((سُكارى)) بضمّ السِّين ، وأنّ فرقةً قرأت بفتحها : ((سَكارَى)) نحو : نَدْمان ونَدَامَى (٢) .

كما ذكر عند قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [النِّساء : ١٤٢] أنَّ كُسالى بضمّ الكاف لغة أهل الحجاز ، وبها قرأ الجمهور ، وبفتحها : كَسالى لغة تميم وأسد ، وبها قرأ الأعرج (٣) .

وقد رجّح بعض المعاصرين ما رجّحه الشَّيخ الحملاوي ، فذكر أنَّ الأحسن في صيغة هذا الجمع ضمّ أوّله عند جمعه فيقال : كُسالى ، وغُضابى ، وسُكارى (٤) .

وبناءً على ما ذكره أبو حيَّان آنفًا من أنَّ (فَعالى) و (فُعالى) بناءان مستقلّان من أبنية الكثرة في جموع التَّكسير ، وعلى ترجيح الشَّيخ الحَملاوي لبناء (فُعالى) جمعًا للوصف (فَعْلان) (فَعْلى) فإنَّ أبنية الكثرة في جموع التكسير قد تزيد بناءً ، فتصبح أربعةً وعشرين لا ثلاثةً وعشرين .

وقد لاحظ بعض المعاصرين هذه النّتيجة ، إلَّا أنَّه اعتذر للصرفيين بأنَّهُم أدخلوا (فُعَالى) مع (فَعَالَى) و (فَعَالِي) اختصارًا (٥) .

---

(١) ينظر : البحر المحيط (٥ /٢٠٠) .
(٢) ينظر : المصدر السَّابق (٣ /٦٤٩) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٤ /١٠٩) ، وانظر كذلك التَّذييل والتَّكميل (١٧ /٣٢٨) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣ /٤٥٣) ومفردات ألفاظ القرآن (١١ /١) .
(٤) ينظر : الشَّامل لجموع التصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيَّة (١ /٤٢) ، وجموع التصحيح والتّكسير في اللُّغة العربيَّة (٦٠) والكتابان للدّكتور عبد المنعم سيّد عبد العال ، والتّطبيق الصّرفيّ للدّكتور عبده الرَّاجحي (١٢٤) .
(٥) ينظر : قواعد الصَّرف بأسلوب العصر ، للدّكتور محمَّد بكر إسماعيل (١٣٥) .

٥ ـ المسألة الخامسة
في الإعلال بالنّقل

قال الشَّيخ : ((وينحصر الإعلال بالنّقل في أربعة مواضع : ...

الثَّالث : المصدر الموازن لـ (الإفْعال) و (الاسْتِفْعال) ، نحو : إقْوَام واسْتِقْوَام . ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب ؛ لالتقاء السَّاكنين ، وهل المحذوف الأولى أو الثَّانية ؟ خلاف ، والصَّحيح أَنَّها الثَّانية ؛ لقربها على الآخر . ويُؤتى بالتاء عوضًا عنها ، فيقال : إقامة واستقامة ، وقد تحذف كأجاب إجابًا ، وخصوصًا عند الإضافة ، نحو : ((وإقام الصَّلاة)) (١) .

إذا جاء المصدر على (إفْعال) أو (اسْتِفْعال) وعينُه معتلّة عومل معاملة فعله في الإعلال ، فتنقل حركة العين إلى الفاء ، ثمَّ تقلب العين ألفًا ، فيلتقي ألفان : الألف الَّتي هي بدل عين الكلمة ، وألف (إفْعال واسْتِفْعال) فتحذف إحداهما ، ثمَّ يُعوّض عنها بتاء التأنيث ، وذلك نحو : إقامة واسْتِقامة ، والأصل فيهما : إقْوَام ، واسْتِقْوَام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثمَّ تقلب الواو ألفًا ؛ لتحرّكها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب اللَّفظ في صورته الأخيرة ، فيلتقي حينئذٍ ألفان : الأولى بدل عين الكلمة ، والثَّانية : ألف (إفْعال واسْتِفْعال) ، فلا بُدَّ من حذف إحداهما ؛ لتجنّب التقاء السَّاكنين . واختلف النحويون والصّرفيّون في المحذوف من الألفين ؛ فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أنَّ ألف (إفْعال واسْتِفْعال) هي المحذوفة ؛ لكونها زائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأنّ الاستثقال حاصل بها . وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنَّ الألف الَّتي جاءت بدلًا عن عين الكلمة هي المحذوفة ، فهي الألف الأولى .

وعلى أيِّ حالٍ كان المحذوف من الألفين ، فإنَّه يُعوّض عن هذه الألف المحذوفة بتاء التأنيث ، فيقال : إقامة واسْتِقَامة ، وقد تحذف هذه التاء ـ الَّتي

---

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (١٦٧) .

جاءت عوضًا عن الألف المحذوفة ـ نحو : أجاب إجابًا ، وخاصّة عند الإضافة كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الأنبياء : ٧٣] (١) .

وقد نقل الخلاف في الألف المحذوفة في هذه المسألة جماعة من النحويين والصرفيين (٢) ، قال ابن جنّي ناقلًا كلام أبي عثمان المازنيّ وشارحًا له : ((قال أبو عثمان : فإذا قلتَ مِنْ : (أَفْعَلْتُ) مصدرًا نحو : أقامَ إقامةً ، وأخافَ إخافةً ، فقد حذفتَ من : إقامةٍ وإخافةٍ ألفًا ؛ لالتقاء السّاكنين .

فالخليل وسيبويه يزعمان أنَّ المحذوفة هي الألف الَّتي تلي آخر الحرف وهي نظيرة واو (مَفْعُول) في : مَقُول ومَخُوف . وأبو الحسن يرى أنَّ موضع العين هو المحذوف . وقياسُه على ما ذكرتُ لك)) . قال أبو الفتح : أصل إقامة وإخافة وإبانة : إقْوَامة وإخْوَافة وإبْيانة ، فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر ؛ لاعتلال : أقام ، وأبان ، فنقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلهما ، ثمَّ قلبوهما ألفين ، وبعدها ألف (إفْعالة) ، فصار كما ترى : إقَامة ، وإبانة .

فذهب أبو الحسن إلى أنَّ المحذوفة هي الألف الأولى ، وذهب الخليل إلى أنَّ المحذوفة هي الألف الثَّانية ؛ وهي الزائدة على ما تقدّم من مذهبهما)) (٣) .

وقد أفاض ابن الشَّجَريّ (٤) في هذه المسألة وأسهب وأطال النَّفَس ، وذكر حجج الخليل وسيبويه ، وحجج أبي الحسن الأخفش ، و ذلك في المجلس الحادي والثَّلاثين ، ثمَّ أعاد ذكر المسألة باختصار في المجلس السَّادس والأربعين ، ولولا

---

(١) ينظر : منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك (شرح الأشموني) (٤ /٥٣٧) .

(٢) تنظر هذه المسألة في الكتاب (٤ /١٨٣ ، ٣٥٤) ، ومعاني القرآن للفرّاء (٢ /٢٥٤) ، والمقتضب (١ /١٠٤) ، والأصول في النَّحو (٣ /١٣٢) ، وأمالي ابن الشجري (١ /٣١٤) ، (٢ /١٩١) ، وشرح الشَّافية (١ /١٦٥) ، (٣ /١٥١) ، والممتع في التَّصريف (١ /٤٥٤ ، ٤٩٠) ، وألفيّة ابن مالك بشرح ابن عقيل (٤ /٢٣٧) ، وشرح الألفيَّة لابن النَّاظم (٦١٢) ، وارتشاف الضرب (١ /٣٠٨) .

(٣) المنصف (١ /٢٩١) .

(٤) ينظر : الأمالي (١ /٣١٤) ، (٢ /١٩١) .

الإطالة لنقلت حجج الفريقين .

وقد انتصر لمذهب الخليل وسيبويه ورجّحه جماعة من النحويين والصرفيين ، منهم : ابن جنّي (١) ، وابن الشَّجَريّ (٢) ، وابن عصفور (٣) ، وابن مالك (٤) ، وابن هشام (٥) ، والأشموني (٦) .

وفي المقابل أيّد جماعةٌ أخرى مذهب أبي الحسن الأخفش والفرّاء ، ورجّحوه ، ومنهم : أبو عثمان المازنيّ (٧) ، وابن الحاجب (٨) ، ورضيّ الدِّين الأستراباذي (٩) ، وخالد الأزهري (١٠) .

قال أبو عثمان بعد نقله لحجج الطّرفين : ((وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقْيس)) (١١) .

فهو يرى حُسْن المذهبين ؛ ولكنّه يرجّح مذهب الأخفش ؛ لكونه على القياس في نظره ، ولذا قال الرَّضيّ : فـ ((قول الأخفش أولى ؛ قياسًا على غيره ممَّا التقى فيه ساكنان)) (١٢) .

وتوضيح ذلك : أنَّ الأصل في التَّخلّص من التقاء السَّاكنين حذف الأَوَّل

---

(١) ينظر : المنصف (١ /٢٨٩) .
(٢) ينظر : الأمالي (١ /٣١٤) (٢ /١٩١) .
(٣) ينظر : الممتع في التَّصريف (١ /٤٥٨) .
(٤) ينظر : الألفيَّة بشرحها لابن عقيل (٤ /٢٣٧) .
(٥) ينظر : أوضح المسالك (٤ /٤٠٣) .
(٦) ينظر : منهج السَّالك (شرح الأشموني) (٤ /٥٣٧) .
(٧) ينظر : المنصف (١ /٢٨٨) .
(٨) ينظر : شرح الشَّافية (٣ /١٥١) .
(٩) ينظر : المصدر السَّابق .
(١٠) ينظر : التَّصريح (٢ /٣٩٥) .
(١١) المنصف (١ /٢٨٨) .
(١٢) شرح الشَّافية (٣ /١٥١) .

منهما إذا كان مدًّا ، كما في هذه المسألة ، ولأنّ ألف (إفْعال ، واسْتِفْعال) علامة المصدر ، فينبغي المحافظة عليها ، وهذا هو الأقيس ؛ لأنَّهُ موافق لقاعدة التخلّص من التقاء السَّاكنين الَّتي يقول بها سيبويه ومن تابعه من البصريين .

وسيبويه لم يخالف هذه القاعدة إلَّا في هذه المسألة ، وفي موضع آخر ، هو اسم المفعول (١) .

وعلى كلٍّ فصورة المصدر ولفظه واحد ، وهي : إقامة واستقامة ؛ ولكنّها مختلفة في الوزن عند الفريقين ؛ فوزنها عند الخليل وسيبويه : (إفَعْلَة ـ واسْتِفَعْلَة) ، ووزنهما عند الأخفش : (إفَالة ـ واسْتِفَالة) ، وكذلك يظهر أثر الخلاف في الجمع ، فلو سمّيت بـ : إقامة ، وأردت أن تجمعها الجمع الأقصى لقلت في جمعها على مذهب الخليل وسيبويه : أقاوم ، بردّ الألف إلى أصلها ؛ لأنَّهُ مدٌّ أصلي . وعلى مذهب الأخفش والفرّاء تُجمع على : أقائم ، بقلب الألف همزة ؛ لأنَّهَا مدٌّ زائد . فهنا يظهر وجه الخلاف وأثره وثمرته (٢) .

وقد رجّح الشَّيخ الحملاوي مذهب الشَّيخين الخليل وسيبويه ، القائل بأنّ الألف المحذوفة هي ألف المصدر (إفْعال واسْتِفْعال) ؛ لقربها من الطّرف ؛ وما كان قريبًا من الطرف الآخر فهو عرضة للحذف . وعلَّل غيره ـ زيادةً على كونها قريبة من الطرف ـ بكونها زائدة ، ولأنّ الاستثقال حاصل بها (٣) .

ولكلٍّ من المذهبين حُججه وعِلله ؛ فالخلاف في المسألة قويٌّ ، ولكلِّ قولٍ وَجاهته .

❁❁❁

(١) ينظر : منجد الطّالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء السَّاكنين (١٧٩) .
(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١٨٠) .
(٣) ينظر : منهج السَّالك (شرح الأشموني) (٤ /٥٣٧) .

٦ ـ المسألة السَّادسة

في الإدغام

قال الشَّيخ : ((وفي الصُّور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفكّ ، كما يجوز أيضًا في ثلاثٍ أُخَرَ :

إحداها : أُوْلى التاءين الزائدتين في أوَّل المضارع ، نحو : تَتَجَلَّى وتَتَعَلَّم . وإذا أدغمتَ جئتَ بهمزة وصلٍ في الأَوَّل ؛ للتمكّن من النّطق ، خلافًا لابن هشام في توضيحه ؛ حيث ردَّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أوَّل المضارع ، ولكنّهما حُجَّةٌ في اللُّغة العربيَّة . تقول في إدغام نحو : اسْتتر ... وتقول في نحو : تَتَجَلَّى ، وتَتَعَلَّم : اتَّجَلَّى ، واتَّعَلَّمُ)) (١) .

الإدغام منه ممتنع ، وواجب ، وجائز ، والحديث هنا عن الإدغام الجائز ، أو المواضع الَّتي يجوز فيها الإدغام والفكّ . وهذه إحدى المسائل الَّتي يجوز فيها الفكّ والإدغام .

وقد رجَّح الشَّيخُ قولَ ابن مالك وابنه في هذه المسألة ، القائل باجتلاب همزة وصل عند إدغام نحو : تَتَجَلَّى وتَتَعَلَّمُ ، فيقال : اتَّجَلَّى ، واتَّعَلَّمُ ، للتوصّل إلى النّطق بالتاء المشدّدة الَّتي يكون أوّلها ساكنًا ، وقد ردَّ الشَّيخ على ابن هشام الَّذي استدرك على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل أوَّل المضارع في لغة العرب .

وأفاد بأنّ ابن مالك وابنه حجّة في لغة العرب .

وعند رجوعنا لكلام ابن هشام نجده يقول : ((ويجوز الوجهان (٢) أيضًا في ثلاثِ مسائلَ أُخَرَ :

إحداهنّ : أولى التاءين الزّائدتين في أوَّل المضارع ، نحو : تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّرُ . وذكر النَّاظم في (شرح الكافية) ، وتبعه ابنه أنّك إذا أدغمت اجتلبت همزة

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (١٧٢) .
(٢) أي الفكّ والإدغام .

الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أوَّل المضارع ، وإنما إدغام هذا النَّوع في الوصل دون الابتداء)) (١) .

فابن هشام يرى أنَّ الإدغام للتاءين في المضارع إنما يكون في الوصل ، ولا يُحتاج فيه إلى همزة وصل ؛ بل إنَّه لا يُؤتى بهمزة الوصل في المضارع ، وأمَّا إذا ابتدأت وأردت التَّخفيف فيكون ذلك بحذف إحدى التاءين ، والصَّحيح أَنَّها الثَّانية .

وقد تعقّب ابنُ هشام ابنَ مالك في (شرح الكافية) في قوله : ((إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوَّله تاءان زدت همزة وصل يُتوصّل بها إلى النّطق بالتاء المُسَكَّنة ؛ للإدغام ، فقلت في : تَتَجَلَّى : اتَّجَلَّى)) (٢) .

وقد تابعه ابنه ، فقال : ((وممَّا يجوز فيه الوجهان أيضًا : كلّ ما فيه تاءان مثل : تاءي : تَتَجَلَّى ، فقياسه الفكّ ؛ لتصدر المثلين .

ومنهم من يدغم فيسكن أوّله ، ويدخل عليه همزة الوصل ، فيقول : اتَّجَلَّى)) (٣) .

وهذا الَّذي ذهب إليه ابن هشام ـ من عدم جواز الإتيان بهمزة الوصل ؛ للتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن الحادث من إدغام التاءين في أوَّل المضارع ـ قد سبقه إليه ابن عصفور ، فقال : ((فإن قال قائل : فلأيّ شيء لم يُدغم في : تَتَذَكَّر وأمثاله ؟

فالجواب : أنَّ الَّذي منع ذلك شيئان :

أحدهما : أنَّ الفعل ثقيل ، فإذا أمكن تخفيفه كان أَوْلى ، وقد أمكن تخفيفه بحذف أحد المثلين ، فكان ذلك أَوْلى من الإدغام الَّذي يؤدّي إلى جلب

(١) أوضح المسالك (٤ /٤١٠) .
(٢) شرح الكافية الشَّافية (٤ /٢١٨٥) .
(٣) شرح ابن النَّاظم على ألفيّة ابن مالك (٦١٩) .

زيادة .

والآخَر : أنّك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل ، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلًا ، كما لا تدخل على اسم الفاعل . وليس كذلك : تَتَابَع ؛ لأنَّهُ ماضٍ ، والماضي قد تكون في أوَّله همزة الوصل ، نحو : انطلقَ واستخرجَ ، واحمرَّ)) (١) .

وقد منع الرضيُّ أيضًا الإدغام للتاءين في أوَّل المضارع ؛ لكونه يؤدّي إلى اجتلاب همزة الوصل ، وهذا فيه ثقل ، قال : ((فأمَّا ذو الزِّيادة الرّباعيّ فلا يُخفَّف بالإدغام ؛ إذ لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل ؛ فيؤدّي إلى الثّقل عند القصد إلى التَّخفيف ، بل الأَوْلى إبقاؤهما ، ويجوز حذف أحدهما كما يجيء ... وإنْ كان مضارعًا جاز الأظهار والحذف والإدغام ، نحو : تَتَنَزَّلُ وتَنَزَّلُ ، وإذا أدغم لم يُجتلب له همزة الوصل كما في الماضي ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضي ، بل لا يُدغم إلَّا في الدَّرْج ليُكتفى بحركة ما قبله ، نحو : قَالَ تَّنَزَّل)) (٢) .

وقد كرّر ذلك في موطن آخر ، فمنع الإدغام إلَّا إذا كان قبلها ما آخره متحرّك ، نحو : قالَ تَّنَزَّلُ ، أو آخره مدّ ، نحو : قالُوا تَّنَزَّل ، فإن لم يكن قبلها ذلك فلا تُدغم ؛ لكون الإدغام يؤدّي لاجتلاب همزة الوصل ، وحروف المضارع لها الصَّدارة وجوبًا ؛ لقوّة دلالتها ، وأيضًا لما يلحق الكلمة من الثّقل ، بخلاف الماضي(٣) . فابن عصفور والرضيّ يمنعان الإدغام في هذه المسألة ؛ فقد سبقا ابنَ هشام بمنع ذلك .

ومن الطَّريف العجيب توافق سنة وفاة المانِعَينِ والمُجيزَينِ ؛ فابن عصفور

---

(١) الممتع في التَّصريف (٢ /٦٣٧) .

(٢) شرح الشَّافية (٣ /٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٣ /٢٩٠) .

مانع ، توفّي في العام الَّذي توفّي فيه ابن مالك وهو مُجيز ، وذلك عام (٦٦٩ هـ) . كما أنَّ ابن النَّاظم مجيزٌ توفّي في العام الَّذي توفّي فيه الرضيّ وهو مانعٌ ، وذلك عام (٦٨٦ هـ) .

وقد أيَّد الشَّيخُ خالدُ الأزهريّ ابنَ هشام ، وردّ على ما قاله ابن مالك ، فقال : ((وفيه نظر ؛ فإنَّه لم يخلق الله أحدًا من الفصحاء ـ فيما نعلم ـ أدخل همزة وصل أوَّل الفعل المضارع ، وإنما إدغام هذا النَّوع في الوصل دون الابتداء . قال الحوفي : ((فإن وقف ابتدأ بالإظهار ، ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع .

وذكر النَّاظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصَّواب ، فقال : ((يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدٍّ أو حركةٍ ، نحو : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ ، و ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾)) (١) .

ومع ترجيح الأزهري لما قاله ابن هشام ، وردّه على ابن مالك وولده ، فقد أفاد بأنّ ابن مالك ذكر هذه المسألة على الصَّواب في بعض كتبه ، فأجاز إدغام التاءين في أوَّل المضارع إذا كان مسبوقًا بكلمةٍ آخرُها حرفٌ متحرّك أو حرفُ مدٍّ.

وقد وجدت في كتاب (التَّسهيل) لابن مالك بشرح ابن عقيل عليه ، والمسمَّى بـ (المساعد على تسهيل الفوائد) ، قول ابن مالك باجتلاب همزة الوصل في الماضي والأمر ، فقال : ((تُدغم تاء تفعّل وشبهه في مثلها ومُقَارِبها تاليةً لهمزة الوصل)) (٢) ، قال ابن عقيل شارحًا ومُعَلِّقًا : ((أي في غير المضارع ؛ وثبت في نسخة قُرئت على المصنِّف ، وعليها خَطُّه : ((تاليةً لهمزة الوصل في الماضي

(١) التَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٤٠٠) .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (٥ /٢٧٧) .

والأمر)) [1] .

فابن مالك في (التَّسهيل) بشرحه لابن عقيل (المساعد على تسهيل الفوائد) قصر اجتلاب همزة الوصل في الماضي والأمر دون المضارع .

وأمَّا (التَّسهيل) بشرحه (شرح التَّسهيل) لابن مالك نفسه ، في النّسخة المحقّقة بتحقيق الدّكتور محمَّد بدوي المختون ، والدّكتور عبد الرَّحمن الوكيل فليس فيه أبواب التَّصريف من التَّصغير والإدغام والإمالة وغيرها .

كما أنَّ (التَّسهيل) بشرحه لأبي حيَّان (التَّذييل والتَّكميل) بتحقيق الدّكتور حسن هنداوي لم يكتمل إخراجه ؛ فقد وصل إلى الجزء السَّابع عشر ، إلى نهاية باب الجمع . وستكون بُداءة الجزء الثَّامن عشر ـ الَّذي لم يصدر ـ بباب التَّصغير .

وقد تابع ابنُ عقيل أيضًا المانعينَ مجيءَ همزة الوصل في أوَّل المضارع عند شرحه لكلام ابن مالك السَّابق [2] .

فهذا الَّذي نقلته عن ابن مالك آنفًا من (التَّسهيل) بشرحه (المساعد على تسهيل الفوائد) يؤيّد ما ذكره الشَّيخ خالد الأزهري عن ابن مالك ـ في بعض كتبه ـ من إجازته إدغام التاءين في أوَّل المضارع بشرط أن يُسبق بكلمة آخرها حرفٌ متحرّك أو حرف مدٍّ ، وهذا ما قرّره الرضيّ بقوله : ((وإذا أدغمت فإنَّك لا تدغم إلَّا إذا كان قبلها ما آخره متحرّك ، نحو : قالَ تَّنَزَّلُ ، وقالَ تَّنَابَزُوا ، أو آخره مدٌّ ، نحو: قالُوا تَّنَزَّلُ ، قالَا تَّنَابَزُوا ، وقولِي تّابَع . ويزاد في تمكين حرف المدّ ، فإن لم يكن قبلها شيء لم يدغموا ؛ إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل ، وحروف المضارع لا بُدَّ لها من التصدّر ؛ لقوّة دلالتها ، وأيضًا تتثاقل الكلمة ، بخلاف

(١) المصدر السَّابق (٥ /٢٧٨) .
(٢) ينظر : المصدر السَّابق (٥ /٢٧٨ ـ ٢٧٩) .

الماضي)) (١) .

فإن قال قائلٌ : إنَّ ابن مالك أجاز مجيء همزة الوصل في أوَّل المضارع تصريحًا في (الكافية) كما نقل ابن هشام عنه ؛ فلا يصحّ أن يُنقل عنه خلاف ذلك ، كما نقل عنه الأزهريّ من تقييده ذلك بكونه مسبوقًا بحرف مدٍّ أو حرف متحرّك .

فيقال : إنَّه يمكن أن يُحمل كلام ابن مالك في (الكافية) على القول باجتلاب همزة الوصل في حالة الوصل أو الدَّرْج ، بحيث يُسبق المضارع المدغم بكلمة آخرها متحرّك أو مدّ ، وعلى ذلك تُحمل متابعة ابنه له .

وينبغي عند اختلاف نصّ كلام العالم في كتبه أن يُسلك بادئ الأمر مسلك القول بالجمع والتَّقريب ، لا مسلك القول بالتناقض والتضاد ، ومِن مسالك الجمع والتقريب حملُ الكلام العام على الخاص ، والمُطْلَق على المُقَيَّد ، والمُجْمَل على المُبَيِّن ، وهذا أصل نافع في هذا الباب .

وأمَّا ترجيح الشَّيخ الحملاوي لابن مالك في هذه المسألة فغير راجحٍ ـ في نظر الباحث ـ ؛ وذلك أنَّ ابن مالك ـ كما نقل عنه الأزهري في بعض كتبه ـ يقيد ذلك بسبقه بمتحرّك أو مدّ ، أي : أنَّه يكون ذلك مقصورًا على الوصل دون الابتداء . وعلى فرض قول ابن مالك بذلك في الابتداء ، فإنَّه مخالف لما ذكره جمهرة النحويين والصّرفيين من منع ذلك في الابتداء ، ولم أجد أحدًا أجاز اجتلاب همزة الوصل في أوَّل المضارع ابتداءً غير ابن مالك وابنه .

وأمَّا ما ذكره الشَّيخ الحَمَلاوي من حجيّة ابن مالك وابنه في اللُّغة العربيَّة فهذا قول عام ، يحتاج إلى بيان وإيضاح ؛ فإن كان يقصد أَنَّهما من أعلام العربيَّة فهو كما قال الشَّيخ ، وأخاله يقصد ذلك ، ولكنّ ابن مالك وابنه لم يؤيّدا ما قالاه بسماع أو يُعلِّلاه بقياس . وإن كان يريد أن كلّ ما يبنيانه من قواعد فهو صحيح

(١) شرح الشَّافية (٣ /٢٩٠) .

وحجّة ؛ لكونهما لا يبنيان قاعدةً إلَّا بما بلغهما عن العرب سماعًا ، أو بما تقرّر عندهما قياسًا بما لا يتعارض بما جاء عن العرب ، فهذا كلامٌ عام ومرسل ، ولا يصحّ قبوله ؛ فعصر الاحتجاج اللغوي خلا ومضى ، ولا يُقبل عن متأخّر ـ ولو كان ثقة ثبتًا عَلَمًا ـ أن يُقعّد قاعدة أو يُؤصّل مسألة إلَّا بسماع عن العرب ، أو بقياس سائغ مقبول ، وإذا كان ابن مالك لم يذكر سماعًا عن العرب في هذه المسألة ، ولم يتعلَّل بقياس في ذلك ، وخالف جمهرة العلماء ، بل خالف المسموع عن العرب فإنَّ كلامه يكون أقرب إلى الردِّ منه إلى القبول .

وهذا ـ في نظر الباحث ـ أصلٌ لا يخفى على أهل العلم في لغة العرب .

❁❁❁

٧ـ المسألة السَّابعة

في الإمالة

قال الشَّيخ : ((تُمال الفتحة قبل حرفٍ من ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد تقدّمت .... ثانيها : الراء بشرط ...

ثالثها : هاء التأنيث في الوقف خاصّة ، كرحمة ونعمة ، شبّهوا هاء التأنيث بألفها ؛ لاتّفاقهما في المخرج والمعنى والزِّيادة والتطرّف والاختصاص بالأسماء . وأمال الكسائي قبل هاء السّكت ، نحو : كتابيَهْ ، ومنعها بعضهم ، وهو الأصحّ)) (١) .

يتحدّث الشَّيخ عن إمالة الفتحة ، وذكر أَنَّها تمال قبل ثلاثة أحرف بشروط ، وهي : الألف ، والراء ، وهاء التأنيث .

والحديث هنا عن إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث .

والإمالة في اللُّغة تعني : العدول بالشيء إلى جهة أخرى غير التي هو فيها .

وفي الاصطلاح : الذهاب بالفتحة لجهة الياء إن كان بعدها ألف ، نحو :

---

(١) شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف (١٨٣) .

الفتى ، ولجهة الكسرة إن لم يكن ذلك ، نحو : نعمة ، وبسَحر [١] .

وقد ذكر الشَّيخ في هذا الموطن أنَّ الفتحة تُمال قبل هاء التأنيث في حالة الوقف دون الوصل ، نحو : رحمة ونعمة ؛ وذلك لتشبيههم هاء التأنيث بألف التأنيث المقصورة ؛ للاتّفاق بينهما في المخرج ، وهو أقصى الحلق ، وفي المعنى ، وهو الدّلالة على التأنيث ، وفي الزِّيادة على أصل الكلمة ، وفي تطرّفهما في آخر الكلمة ، وفي اختصاصهما بالأسماء الجامدة والمشتقّة [٢] .

وهذا الحكم وهو إمالة الفتحة إذا تلتها هاء التأنيث خاصّ بهاء التأنيث في حالة الوقف ، ويدخل في هذا الحكم هاء المبالغة ، نحو : علّامة ، ونسّابة [٣] ، فلا فرق بينهما [٤] .

فإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مُطَّردة [٥] .

وأمَّا هاء السّكت فلا تمال الفتحة قبلها ؛ نحو : كتابيَه ، ماليَه ، سلطانيَه ، يتسنَّه ، ، ولا تُلحق بهاء التأنيث في هذا الحكم ، هذا ما قرّره أكثر النحويين والصرفيين ، كابن هشام [٦] ، وابن عقيل [٧] ، وخالد الأزهري [٨] ، والأشموني [٩] ، واختاره الشَّيخ أحمد الحملاوي هنا [١٠] .

ومنعوا ذلك لأنّ هاء السّكت إنما أُتي بها لبيان الفتحة قبلها ، ومن ضرورة

---

(١) ينظر : المصدر السَّابق (١٨٠) .
(٢) ينظر : التَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٣٥٢) .
(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (٤ /٢٩٦) ، ومنهج السَّالك (شرح الأشموني) (٤ /٤٠١) .
(٤) ينظر : التَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٣٥٢) .
(٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (٤ /٢٩٦) .
(٦) ينظر : أوضح المسالك (٤ /٣٦٠) .
(٧) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (٤ /٢٩٦) .
(٨) ينظر : التَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٣٥٢) .
(٩) ينظر : منهج السَّالك (شرح الأشموني) (٤ /٤٠١) .
(١٠) ينظر : شذا العرف (١٨٣) .

الإمالة كسر ما قبلها ، وهذا منافٍ للغرض الَّذي من أجله جيء بهاء السَّكت [١] .

وذهب الكسائي ، وثعلب ، وابن الأنباري ـ وهم من نحاة الكوفة ـ إلى جواز إمالة الفتحة الَّتي قبل هاء السَّكت [٢] ؛ لشبهها بهاء التأنيث لفظيًّا [٣] ، فهي تشبهها في الوقف والخطّ [٤] .

وكما أنكر جمعٌ من النُّحاة إمالة الفتحة قبل هاء السَّكت وقياسها على هاء التأنيث ، فقد أنكر ذلك أيضًا جمعٌ من علماء القراءات [٥] .

قال ابن الجزري : ((هاء السكت ، نحو : كتابيَه ، وحسابيَه ، ومالِيَه ، ويتسنَّه لا تدخلها الإمالة ؛ لأنّ من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها ، وهي إنما أُتِي بها بيانًا للفتحة قبلها ، ففي إمالتها مخالفة للحكمة الَّتي من أجلها اجتلبت . وقال الهذليّ : ((الإمالة فيها بشعة ، وقد أجازها الخاقاني وثعلب)) . وقال الدَّاني في كتاب (الإمالة) : والنصّ عن الكسائي والسّماع من العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصّة ، قال : وقد بلغني أنَّ قومًا من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني كانوا يُجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة ، وبلغ ذلك ابنَ مجاهد فأنكره أشدّ النّكير ، وقال فيه أبلغ قول ، وهو خطأ بيّن ، والله أعلم)) [٦] .

ويميل الباحث إلى ما رجَّحه الشَّيخ أحمد الحملاوي في هذه المسألة ؛ وذلك

---

(١) ينظر : شرح طيّبة النّشر للنويري (٢ /٩) ، وغيث النّفع في القراءات السَّبع (١٢٠) .

(٢) ينظر : أوضح المسالك (٤ /٣٦٠) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٤ /٢٩٦) ، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٣٥٢) .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد (٤ /٢٩٦) .

(٤) ينظر : التَّصريح بمضمون التَّوضيح (٢ /٢٥٢) .

(٥) ينظر : النَّشر في القراءات العشر (٢ /٨٨) وشرح طيّبة النّشر للنويري (٢ /٩) ، وغيث النّفع في القراءات السَّبع (١٢٠) ، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (١ /٢٩١) .

(٦) النَّشر في القراءات العشر (٢ /٨٨) . وانظر كذلك : شرح طيّبة النّشر للنويري (٢ /٩) ، وغيث النّفع في القراءات السَّبع (١٢٠) .

أنَّ إمالة الفتحة قبل هاء السَّكت مناقضٌ للحكمة الَّتي أُتي بهاء السَّكت من أجلها ، كما أنَّ الجمهرة من علماء النَّحو والقراءات أنكروا إمالة الفتحة قبل هاء السَّكت ، وقصروا على ذلك المسموع الوارد في هاء التأنيث فقط عند الوقف خاصّة ، ولم يلحقوا هاء السَّكت بهاء التأنيث في هذه المسألة .

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا كما أمر ، وقد تأذّن بالزِّيادة لمن شكر ، والصَّلاة والسَّلام على خير النُّذُر ، وآله خير البشر ، وبعدُ ،

فبعد هذه الدِّراسة المتعلّقة باختيارات الشَّيخ العلَّامة الصرفي أحمد الحَمَلاوي ظهرت للباحث نتائج عديدة ، لعلَّ من أهمّها :

١ ـ إذا نقل الثِّقةُ الثَّبت عن العرب شيئًا ، وثبت سماعًا ، وجب قبوله وأخذه ، وإنْ أنكره غيرُه وردَّه ؛ وذلك أنَّ النَّاقل حافظٌ عن العرب ، ومَنْ حفظ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ ، ومَنْ أثبت حُجَّةٌ على مَنْ نفى ، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافي ؛ لأنّ المُثْبِتَ معه زيادة علم ، والنَّافي قد ينفي الشيء لجهله به وقصور علمه عنه ، وهذه قاعدة نافعة في هذا الباب

٢ ـ عند قياس لفظة على أخرى ، أو مسألة على مسألة ، فلا بُدَّ أن تتوافر شروط القياس ، ومن أهمّها المشابهة بين المقيس والمقيس عليه ، وإذا انتفى شرط المشابهة أو غيره من الشّروط الأخرى فإنَّ القياس يكون باطلًا ؛ لكونه قياسًا مع الفارق ، والقياس مع الفارق مردود غير مقبول عُرْفًا وعَقْلًا وشَرْعًا .

٣ ـ من أسباب اختلاف الصَّرفيين في بِنْية بعض الكلمات ، وعدد حروفها ، وما فيها من أصول أو زوائد اختلافُ اللُّغويين في جِذْرها اللُّغويّ وأُسِّها المُعْجَميّ من حيث التجرّد والزِّيادة ؛ فاختلافُ الصَّرفيين في ذلك ناشئٌ عن اختلاف اللغويين في أصلها وأُسِّها .

٤ ـ قرَّر أبو حيَّان أن بناء (فَعَالَى) و (فُعَالَى) بناءان مستقلّان ؛ وبناءً على ذلك ، وعلى ترجيح الشَّيخ الحَمَلاوي لبناء (فُعَالَى) على (فَعَالَى) عند جمع بعض الكلمات ، كعطاشى وغضابى ، فإنَّ أبنية جمع الكثرة قد تزيد بناءً جديدًا ، فتصبح أربعةً وعشرين بناءً لا ثلاثةً وعشرين .

وقد لاحظ بعض الصّرفيين المعاصرين هذه النّتيجة ، إلَّا أنَّه اعتذر للصّرفيين بأنَّهُم أدخلوا (فُعَالَى) مع (فَعَالَى) اختصارًا

٥ ـ أحيانًا يكون الخلاف في الظَّاهر جدليًّا لا أثر له ولا ثمرة ، كالخلاف في

الألف المحذوفة في نحو : إقامة واسْتِقَامَة ، فالمحذوف عند الخليل وسيبويه ألف (إفْعال واسْتِفْعال) وهي الألف الثَّانية ، وعند الأخفش والفرّاء المحذوف هي الألف الَّتي جاءت بدلًا من عين الكلمة ، وهي الألف الأولى ، فلفظ المصدر وصورته واحد عند الفريقين ، وهي : إقَامَة ، واسْتِقَامَة . ولكن الخلاف يظهر أثرُه وتبدو ثمرته عند الوزن والجمع ، فهما عند الخليل وسيبويه على وزن : (إفَعْلَة ـ واسْتِفَعْلَة) ، ويجمعان إقامة على : أقاوم ، ووزنهما عند الأخفش : (إفَالة ـ واسْتِفَالة) ، ويجمع إقامة على : أقائم .

٦ ـ إذا جاءت النّصوص عن العالم مختلفةً متعارضةً في الظَّاهر فينبغي في بُداءة الأمر أن يُسلك مسلك الجمع والتَّقريب ما أمكن إلى ذلك سبيلًا ؛ فيُحمل الكلام العام على الخاص ، والمُطْلَق على المُقَيَّد ، والمُجْمَل على المُبَيِّن .

ولا يُتَعَجَّل بالقول بالتَّناقض والاضطراب لأقوال العالم وكلامه من بادئ الأمر ؛ فلا يُلجأ إلى هذا المسلك (القول بالتَّناقض والتضادّ والاضطراب) إلَّا عند تعذّر الجمع والتَّقريب . وهذا أصل نافع ينبغي مراعاته في هذا الباب .

٧ ـ لا يُحتجّ بقول أحد بعد عصور الاحتجاج اللغوي ـ ولو كان القائل عَلَمًا ثقةً ثَبْتًا ـ إذا لم يُؤيِّد ما قاله بسماع عن العرب ، أو بقياس صحيح على قواعدهم ، أو بتعليل سائغ مقبول . وهذا قيد في ضبط اللُّغة وحفظها ، والبعد بها عن الضَّياع والانفلات .

المصادر والمراجع

١ ـــ **اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمّى : (منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات)** ، لأحمد بن محمَّد البنّا ، حقّقه وقدّم له الدّكتور شعبان محمَّد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليّات الأزهريّة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٢ ـــ **أدب الكاتب** ، لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطَّبعة الرَّابعة ، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م .

٣ ـــ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : الدّكتور رجب عثمان محمَّد ، مراجعة الدّكتور رمضان عبد التوّاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٤ ـــ **الأزهية في علم الحروف** ، لعليّ بن محمَّد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .

٥ ـــ **الأصول في النَّحو** ، لأبي بكر محمَّد بن سهل بن السّرَّاج البغدادي ، تحقيق : الدّكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسّسة الرِّسالة ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

٦ ـــ **الأصول من علم الأصول** ، لمحمَّد بن صالح العثيمين ، مكتبة ابن تَيْمِيَّة ، القاهرة ، مكتبة العلم ، جدّة ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٧ ـــ **الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، لخير الدّين الزّركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، الطَّبعة الثَّانية عشرة ، ١٩٩٧ م .

٨ ـــ **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب** ، لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السيّد البَطَلْيَوسي ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

٩ ـــ **ألفية ابن مالك** ، بشرح عبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة الثَّانية ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨ .

١٠ ـــ **أمالي ابن الشجري** ، لهبة الله بن علي بن محمَّد بن حمزة الحسني العلوي ، تحقيق الدّكتور محمود محمَّد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر .

١١ ـــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لأبي محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت .

١٢ ـــ **البحر المحيط** ، لأبي حيّان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .

١٣ ـــ **التبيان في تصريف الأسماء** ، للدّكتور أحمد حسن كحيل ، مطبعة السَّعادة ، مصر ، الطَّبعة الأولى .

١٤ ـــ **التّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق : الدّكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ـ سوريا ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

١٥ ـــ **التَّصريح بمضمون التَّوضيح** ، لخالد بن عبد الله الأزهريّ ، مكتبة إحياء الكتب العربيَّة ، القاهرة ـ مصر .

١٦ ـــ **تصريف الأسماء والأفعال** ، لفخر الدّين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

١٧ ـــ **تصريف الأفعال** ، للدّكتور عبد الحميد السيّد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ـ مصر ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

١٨ ـــ **التّطبيق الصّرفيّ** ، للدّكتور عبده الرَّاجحي ، دار النَّهضة العربيَّة ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

١٩ ـــ **تيسير الصَّرف بمضمون كتاب شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف** ، للدّكتور عبد الرَّحمن بن محمَّد إسماعيل ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، مكّة المكرّمة ـ السّعوديّة .

٢٠ ـــ **جمهرة اللغة** ، لأبي بكر محمَّد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : الدّكتور رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ـــ لبنان ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .

٢١ ـــ **جموع التصحيح والتّكسير في اللُّغة العربيَّة** ، للدّكتور عبد المنعم سيّد عبد العال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ـــ مصر .

٢٢ ـــ **الخصائص** ، لأبي الفتح بن جنّي ، تحقيق : محمَّد عليّ النجّار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٢٣ ـــ **دروس التَّصريف** ، لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، بيروت ـــ لبنان ، ١٤١١ هـ ـــ ١٩٩٠ م .

٢٤ ـــ **ديوان جرير** ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ، بيروت ـــ لبنان ، ١٤٠٦ هـ ـــ ١٩٨٦ م .

٢٥ ـــ **الشَّامل لجموع التصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيَّة** ، للدّكتور عبد المنعم سيّد عبد العال ، مكتبة غريب ، القاهرة ـــ مصر .

٢٦ ـــ **شَذَا العَرْف في فنّ الصَّرف** ، لأحمد محمَّد الحَمَلاوي ، المكتبة التجاريّة ، مكّة المكرّمة ـــ السّعوديّة .

٢٧ ـــ **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك** ، لعبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطَّبعة الثّانية ، ١٤٠٩ هـ ـــ ١٩٨٨ م .

٢٨ ـــ **شرح ابن النَّاظم** ، لمحمّد بن محمَّد بن مالك ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ ـــ ٢٠٠٠ م .

٢٩ ـــ **شرح الأصول من علم الأصول** ، لمحمّد بن صالح العثيمين ، عناية وتخريج أبي عبد الرَّحمن عادل بن سعد ، دار ابن الهيثم ، القاهرة .

٣٠ ـــ **شرح التَّسهيل** ، لجمال الدّين محمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، تحقيق : الدّكتور عبد الرَّحمن السيّد ، والدّكتور محمَّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنَّشر ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٠ ـــ ١٩٩٠ م .

٣١ ـــ **شرح طيّبة النّشر في القراءات العشر** ، لمحبّ الدّين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد النويري ، تحقيق : الدّكتور مجدي محمَّد سرور سعد باسلوم ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـــ لبنان ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ ـــ ٢٠٠٣ م .

٣٢ ـــ **شرح شافية ابن الحاجب** ، لرضيّ الدّين محمَّد بن الحسن الأستراباذي ، تحقيق : محمَّد نور الحسن ، ومحمَّد الزفزاف ، ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ـــ لبنان ، ١٤٠٢ هـ ـــ ١٩٨٢ م .

٣٣ ـــ **شرح كافية ابن الحاجب** ، لرضيّ الدّين محمَّد بن الحسن الأستراباذي ، تحقيق : يُوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا .

٣٤ ـــ **شرح الكافية الشَّافية** ، لمحمّد بن عبد الله بن مالك الجيَّاني ، تحقيق : الدّكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى بمكّة ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ ـــ ١٩٨٢ م .

٣٥ ـــ **شرح مختصر التَّصريف العِزّي في فنّ الصَّرف** ، لمسعود بن عمر سعد الدّين التفتازاني ، تحقيق : الدّكتور عبد العال سالم مكرم ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ـــ مصر ، الطَّبعة الثَّامنة ، ١٤١٧ هـ ـــ ١٩٩٧ م .

٣٦ ـــ **شرح الملوكي في التَّصريف** ، ليعيش بن عليّ بن يعيش ، تحقيق : فخر الدِّين قباوة ، المكتبة العربيَّة بحلب ، سوريا ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٩٣ هـ ـــ ١٩٧٣ م .

٣٧ ـــ **الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة** ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ـــ لبنان ، الطَّبعة الرَّابعة ، ١٩٩٠ م .

٣٨ ـــ **غيث النّفع في القراءات السَّبع** ، لأبي الحسن عليّ بن محمَّد الصفاقسي ، تحقيق : أحمد محمود عبد السّميح ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ـــ لبنان ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ ـــ ٢٠٠٤ م .

٣٩ ـــ **قواعد الصَّرف بأسلوب العصر** ، للدّكتور محمَّد بكر إسماعيل ، دار المنار ، القاهرة ـــ مصر ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٢١ هـــ ـــ ٢٠٠٠ م .

٤٠ ـــ **الكتاب لسِيْبَوَيْهِ** ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـــ .

٤١ ـــ **لسان العرب** ، لابن منظور ، اعتنى به : أمين محمَّد بن عبد الوهاب ، ومحمّد الصَّادق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسّسة التَّاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٦ هـــ .

٤٢ ـــ **المبدع في التَّصريف** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق وشرح : الدّكتور عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـــ ـــ ١٩٨٢م .

٤٣ ـــ **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لعبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق : الدّكتور محمَّد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، السعوديّة ، ١٤٠٠ هـــ ـــ ١٩٨٠ م .

٤٤ ـــ **معاني القرآن** ، لأبي زكرّيا يحيى بن زياد الفرّاء ، تحقيق : أحمد يُوسف نجاتي ، ومحمّد علي النجّار .

٤٥ ـــ **المُعَرَّب من الكلام الأعجمي** ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، تحقيق : الدّكتور ف . عبد الرحيم ، دار القلم ، دمشق ـــ سوريا ، الطَّبعة الأولى ، ١٤١٠ هـــ ـــ ١٩٩٠ م .

٤٦ ـــ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٧هـــ .

٤٧ ـــ **مفردات ألفاظ القرآن** ، للرَّاغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الدَّار الشَّاميّة ، بيروت ، الطَّبعة الثَّالثة ، ١٤٢٣ هـــ ـــ ٢٠٠٢ م .

٤٨ ـــ **المقتضب** ،لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

٤٩ ـــ **الممتع في التَّصريف** ، لأبي الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيلي ، المشهور بابن عصفور ، تحقيق : فخر الدِّين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ـــ لبنان ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ـــ ١٩٨٧ م .

٥٠ ـــ **منجد الطّالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء السَّاكنين** ، لأحمد إبراهيم عمارة ، مطابع الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النَّبويّة ـــ السّعوديّة ، الطَّبعة الرَّابعة ، ١٤٠٨ هـ .

٥١ ـــ **المنصف في شرح التَّصريف** ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ـــ مصر ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ ـــ ١٩٥٤ م .

٥٢ ـــ **منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك (شرح الأشموني للألفيّة)** ، لأبي الحسن علي نور الدّين الأشموني ، تحقيق : عبد الحميد السيّد محمَّد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ـــ مصر .

٥٣ ـــ **النَّحو الوافي** ، لعبّاس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطَّبعة الخامسة .

٥٤ ـــ **النَّشر في القراءات العشر** ، لأبي الخير محمَّد بن محمَّد الدّمشقيّ المشهور بابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : عليّ محمَّد الضبّاع ، دار الكتاب العربي .